مشكلات الأكاديميين الحاصلين على الدكتوراه من الجامعات الأجنبية: عينة من الأردن

غازي الصوا*
يحيى علي**

يؤكد بعض من الباحثين في قضايا التعليم العالي ومشكلاته في المجتمع العربي عدم انسجام مخرجات التعليم العالي في الخارج مع طبيعة الحياة في المجتمع العربي، ومعاناة أفراده من حملة الشهادات العلمية العليا الذين تلقوا تعليمهم في الخارج، من العزلة عن واقعهم المعيش في بلدانهم الأصلية، فالسنوات التي قضاها هؤلاء في تحصيل تعليمهم العالي خارج أوطانهم، كانت سنوات تهجير واغتراب عن واقعهم العربي وبيئتهم الحقيقية (أحمد 1985، 136). ولا تشكّل تلك العزلة التي تفصل بين أؤلئك الأكاديميين وواقعهم المعيش في مجتمعاتهم الأصلية، على الرغم من خطورة أبعادها، سوى حلقة مفردة في سلسلة ممتدة من المشكلات المتشعبة التي تعترض مسيرة الأكاديميين، وتحول دون تمكينهم من النهوض بمتطلبات أدوارهم العلمية والاجتماعية المنشودة بصورة سليمة مثمرة. وتتجلى بعض من مظاهر تلك المشكلات في انحدار المستوى الكمي والكيفي للإنتاج العلمي للأكاديميين من جانب، وفي تصاعد وتيرة ظاهرة إقدام الأكاديميين على الهجرة إلى البلدان المتقدمة بقصد العمل أو الإقامة الدائمة، أو تهافتهم على تسلّم الوظائف الإدارية في بلدانهم بعيداً عن الأدوار الأكاديمية من جانب آخر.

باستعراض المشكلات التي يواجهها الأكاديميون، يتبيّن تنوّعها عموماً بين مشكلات نفسية، واجتماعية، وسياسية، ومادية، وإدارية، وأكاديمية. إلا أن تلك المشكلات المشار إليها، قد تتخذ طابعا أكثر حدة لدى الأكاديميين الذين تخرجوا في بلدان غير عربية بوجه خاص. وقد يعزى ذلك إلى تفاعلهم مع الأنساق الثقافية والاجتماعية للمجتمعات التي تلقوا

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) بقسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية.
**باحث في مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.

تعليمهم العالي فيها، واستدخالهم بعض القيم السائدة في تلك المجتمعات (مرسي 1984، 35)، الأمر الذي يشكل تحدياً لهم بعد عودتهم إلى أوطانهم في مواجهة مختلف (الظروف الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والإقتصادية) السائدة في مجتمعهم الأصلي.

من المشكلات التي قد يواجهها الأكاديميون بعد عودتهم: اضطرارهم للقبول بوظائف غير مناسبة وبرواتب لا تفي بالأعباء والالتزامات المادية عليهم، وبالتالي تمنعهم من استثمار أوقاتهم في البحث العلمي والابتكار تفشي المحسوبية والواسطة والمصالح الخاصة التي تعيق توليهم المناصب القيادية الملائمة لكفاءاتهم، المشكلات الناتجة عن مواجهة تحدي إعادة التكيف مع المجتمع، العلاقة بالنظام الحاكم، صعوبة توفير متطلبات الحياة الكريمة للعيش، صعوبة التكيف بين الذهنية الأكاديمية المتصفة بصرامة البحث والتفكير مع ذهنية أفراد المجتمع، والاختلاف في القيم (عبدالقادر 1986، 11-12، 16).

يمكن النظر إلى المشكلات المختلفة التي يواجهها الأكاديميون، بوجه عام، بوصفها انعكاساً لإخفاق النسق الأكاديمي في تلبية متطلباته الوظيفية، من خلال عجز هذا النسق عن إحداث التوافق بين المكانات والأدوار المترابطة، الأمر الذي قد ينجم عن قصور الأهداف الجمعية للنسق في تحقيق رغبات أعضائه وتميزاتهم الفردية (تيمز 1967، 37)، كما يمكن التعامل مع المشكلات المختلفة التي يعاني منها الأكاديميون على أنها اختلالات وظيفية تهدد توازن النسق الأكاديمي وتقوّض دعائم استقراره، إذ تشكّل تلك المشكلات عناصر لا وظيفية تلقي بآثارها السلبية الضارة ليس على النسق الأكاديمي فحسب؛ بل تتعدّاه لتطال بقية الأنساق في المجتمع؛ نتيجة للترابط العضوي القائم بين أجزاء النسق الاجتماعي كله. غير أنه من الممكن أن يكون لتلك الاختلالات، من زاوية أخرى، بعض الوظائف الإيجابية التي قد تتبدى في تمتين الروابط والعلاقات بين الأكاديميين أنفسهم، وتكثيف مساعيهم وجهودهم الفكرية، والبحثية، والاجتماعية عموماً، لإيجاد حلول عملية للتغلب على تلك المشكلات التي تحول دون تمكنهم من أداء أدوارهم المفترضة بصورة إيجابية، تلك الحلول التي لن تقتصر آثارها الإيجابية على النسق الأكاديمي وحده؛ بل ستمتد لتسهم في تدعيم توازن بقية الأنساق الاجتماعية انطلاقاً من افتراض الترابط العضوي بين تلك الأنساق بمجملها (Merton 1968). ويمكن النظر أيضاً إلى المشكلات التي يجابهها الأكاديميون الذين تخرّجوا في بلدان أجنبية، بشكل خاص، في ضوء الفجوة الحضارية بين دول العالم المتقدم ودول العالم النامي... بيد أنه، وعلى الرغم من كل المشكلات التي تتهدد الأكاديميين داخل مجتمعاتهم، إلا أنهم يتبوأون مكانة اجتماعية خاصة، تبرز من خلال مساهمتهم في مجالات التنمية المجتمعية المختلفة، وبخاصة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. وتنبع أهمية فئة الأكاديميين من الأدوار المحورية التي يمارسونها عبر تفاعلهم مع المجتمع وشرائحه المختلفة، سواء أكانوا طلابا، أم هيئات، أم جماهير. كما أنهم، وعلى الرغم من ضآلة فاعليتهم نسبيا في المرحلة الراهنة، إلا أنهم قادرون على أداء دور إيجابي مؤثر في النهوض بمجتمعهم.

وحري بالقول إن المشكلات التي تواجه الأكاديميين الذين يعملون في مؤسسات التعليم العالي قد حظيت باهتمام العديد من الباحثين، إلا أن تركيزهم انصرف إلى جوانب محددة من تلك المشكلات. فقد أجرى (المقدادي 1995) دراسة هدفت إلى التعرف على أهم المشكلات الأكاديمية التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، ومدى اختلاف هذه المشكلات باختلاف بعض من المتغيرات الاجتماعية والأكاديمية. وأجرى (السلمان 1995) دراسة هدفت إلى الكشف عن أثر بعض من المتغيرات (مثل: مكان العمل، والتخصص، والرتبة العلمية، وسنوات الخبرة، والجنس) في درجة تحقق حاجة الإحساس بالأمن الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية.

وفي دراسة (أحمد 1994) تركز الاهتمام على التعرف على حدة المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه الأكاديميين في الجامعات الأردنية، وتبين أن آراء الأكاديميين حول حدة المشكلات التي تواجههم تختلف حسب الرتبة الأكاديمية، والخبرة، والعمر. وثمة دراسة أجراها (الإبراهيم 1994) حول مختلف المشكلات الأكاديمية والإدارية والاجتماعية والنفسية التي تواجه الأكاديميين الأردنيين (حديثي التعيين) من حملة شهادة الدكتوراة في الجامعات الأردنية الحكومية. وأجرى (العمري 1995) دراسة حول مشكلات التعليم العالي ومعوقاته في الجامعات الحكومية في الأردن؛ بهدف التعرف على طبيعة هذه المشكلات ومجالاتها ومستويات إدراك الأكاديميين لوجود تلك المشكلات.

وأجرى (طناش 1990) دراسة حول مستوى الرضى عن العمل لدى الأكاديميين في الجامعة الأردنية، وبينما أجرى (حنفي 1991) دراسة للتعرف على أثر بعض العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والديموغرافية، ومشكلات التعليم العالي في هجرة الكفاءات العلمية في كل من مصر، والسودان، والعراق.

اهتمت دراسة (الحنبلي 1993) بتأكيد الأثر النفسي لمكان التخرج على هجرة الكفاءات العلمية العاملة في الجامعات الفلسطينية إلى خارج وطنها، وبخاصة إلى دول أوروبا الغربية، وشمال أميركا.

واستهدفت دراسة(صبور 1992) تحليل العلاقة بين الأكاديميين والسلطة في بعض الأقطار العربية، وحلل (Sawa 1987, 1991)، بعض المشكلات التي يعانيها خريجو الجامعات الأجنبية عند عودتهم لأوطانهم.

وبالرغم من أهمية الدراسات العلمية آنفة الذكر، التي تعرّضت سواء لتحليل مشكلات الأكاديميين الأردنيين في الجامعات وكليات المجتمع الأردنية، أو المشكلات التي تواجه الأكاديميين العرب في عدد من مؤسسات التعليم العالي العربية، إلا أن معظم هذه الدراسات لم يتطرق إلى الجانب الاجتماعي من المشكلات، مثل: إعادة التكيف مع عادات الوطن الأصلي وتقاليده، والعلاقة مع الزملاء الأكاديميين، وتدني مستوى الأجور، وغيرها من المشكلات، وركزت في معظمها على المشكلات الإدارية، والأكاديمية، والنفسية، التي قد يكون لها أثر على مستوى فعالية أداء الأكاديميين. بيد أن دراسة مختلف المشكلات التي يواجهها الأكاديميون في شتى المجالات، تعد من القضايا المهمة المتعلقة بهذه الفئة

الاجتماعية، وهو ما يبرر إجراء هذه الدراسة، التي نأمل أن تسهم النتائج التي ستتمخض عنها في إفادة مؤسسات التعليم العالي، ومراكز البحث العلمي في الأردن بوجه خاص، والمجتمع العربي بوجه عام، ممثلة بأصحاب القرار فيها، إضافة إلى الأكاديميين أنفسهم، وصانعي السياسة العامة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة المشكلات التي يواجهها الأكاديميون الأردنيون الحاصلون على شهادة الدكتوراه من جامعات أجنبية، واختبار الفرضيات التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على جميع المشكلات قيد الدراسة (البحثية، والمادية، والإدارية، والأكاديمية، والاجتماعية، والسياسية، واللغوية) تعزى إلى بعض الخصائص الديموغرافية والمتغيرات المتصلة بهم (المتمثلة في الجنس، والعمر، ومكان العمل، والتخصص، والبيئة الاجتماعية، وبلد الدراسة، والسنة التي عاد فيها الأكاديمي بعد حصوله على درجة الدكتوراه، والرتبة الأكاديمية، والحالة الزواجية، وعدد سنوات الخدمة في التدريس والبحث العلمي).

يتألف مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين الأردنيين المتخرجين في جامعات أجنبية والحاصلين على شهادة الدكتوراه العاملين في مؤسسات التعليم العالي (الجامعات، وكليات المجتمع الحكومية والأهلية) ومراكز البحث العلمي التابعة للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا. وقد بلغ العدد الإجمالي لأفراد مجتمع الدراسة 1849 أكاديمياً، واشتملت الدراسة على ما يلي: إجراء مسح شامل للأكاديميات (الإناث) في جميع المؤسسات التي تضمنّها مجتمع الدراسة، إذ بلغ عددهن 98 أكاديمية؛ أي ما نسبته 5.3٪ من إجمالي عدد الأكاديميين، وبلغت نسبة الاستجابة 71.42٪، وإجراء مسح شامل للأكاديميين (الذكور) العاملين في كليات المجتمع الحكومية والخاصة، الذين بلغ عددهم 60 أكاديمياً؛ أي ما نسبته 3.24٪ من العدد الإجمالي، وبلغت نسبة الاستجابة 90٪. وإجراء مسح شامل للأكاديميين العاملين في مراكز البحث العلمي الذين بلغ عددهم 52 أكاديمياً؛ أي ما نسبته 2.81٪ من إجمالي عدد أفراد مجتمع الدراسة، وكانت نسبة الاستجابة 86.53٪. وسحب عينة عشوائية بسيطة بلغت 278 من الأكاديميين العاملين في الجامعات الحكومية والأهلية الذين بلغ عددهم 1639 أكاديمياً؛ أي ما نسبته 88.64٪ من إجمالي عدد أفراد مجتمع الدراسة، وبلغت نسبة الاستجابة 97.84٪.

جمعت البيانات من خلال توزيع استبانة على 448 من الأكاديميين الأردنيين الحاصلين على الدكتوراة من جامعات أجنبية، استجاب منهم 441 أكاديمياً وأكاديمية؛ أي ما نسبته 90.37٪. واحتوت الاستبانة على 30 سؤالاً قسّمت إلى جزأين: الأول، وقد اشتمل على 16 سؤالاً، وتم تصميم هذه الأسئلة بهدف قياس المتغيرات المستقلة المتمثلة في الخصائص الديموغرافية والأكاديمية للمبحوثين، التي تم تحديدها في سياق إبراز هدف الدراسة وفرضياتها. أما الجزء الثاني، فقد اشتمل على أسئلة وبنود لقياس المتغيرات التابعة، إذ تضمن 62 فقرة صممت وفق مقياس ليكرت الخماسي، وصيغت بأسلوب يعكس المعنى السلبي لطبيعة المشكلة، وسئل فيها المبحوثون عن درجة حدة المشكلات التي تواجههم، بحيث أعطيت إجابة «موافق بشدة» أعلى قيمة؛ أي (خمس

درجات) والتي تدل على وجود مشكلة حادة جداً، بينما أعطيت إجابة «موافق» (أربع درجات) والتي تدل على وجود مشكلة حادة، ثم أعطيت إجابة «محايد» (ثلاث درجات) والتي تدل على وجود مشكلة متوسطة الحدة، وأعطيت إجابة «معارض» (درجتين) والتي تدل على وجود مشكلة قليلة الحدة، وأخيراً أعطيت إجابة «معارض بشدة» (درجة واحدة) والتي تدل على عدم وجود مشكلة؛ بهدف التعرف على المشكلات المختلفة التي تواجه المبحوثين، وهي: (1) المشكلات البحثية، وخصص لها ست عشرة فقرة، وتتمثل بعدم توافر الدعم المادي والمعنوي المنشود، وضآلة فرص النشر للبحوث، وعدم ملاءمة المناخ والبيئة الأكاديمية للبحث العلمي. (2) المشكلات المادية، وخصص لها سبع فقرات، وتتمثل بتدني الدخل والمستوى المعيشي. (3) المشكلات الإدارية، وخصص لها ست فقرات، وتتمثل بالقضايا المتصلة بالتعيين والترقية والتثبيت، والعلاقة بين الجهاز الإداري والأكاديمي، واتخاذ القرارات الإدارية. (4) المشكلات الأكاديمية، وخصص لها خمس فقرات، وتتمثل بالأعباء الملقاة على عاتق الأكاديميين، وضيق هامش الحريات الأكاديمية، ومجال النشر في مجلاّت علميّة محكّمة. (5) المشكلات الاجتماعية، وخصص لها ثلاث عشرة فقرة، وتتمثل بالصعوبات المتصلة بالتكيف الاجتماعي، والعلاقة مع الأهل، والواجبات الاجتماعية، والعلاقات مع أفراد المجتمع. (6) المشكلات السياسية، وخصص لها عشر فقرات، وتتمثل بتدني مستوى الديمقراطية ومؤشراتها من ناحية احترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير عن الرأي والفكر. (7) المشكلات اللغوية، وخصص لها خمس فقرات، وتتمثل بصعوبة توظيف اللغة فيما يتعلق بإعداد البحوث، وإلقاء المحاضرات، والتحدث مع الآخرين.

وبعد تصميم الاستبانة، بما يتفق مع أهداف الدراسة، تم إجراء الخطوات التالية: عرضت الاستبانة على ستة من ذوي الاختصاص في مجال القياس، وأُجريت التعديلات على أسئلة الاستبانة وفقراتها في ضوء ملاحظاتهم، بهدف تحقيق أعلى مستوى من الصدق لأداة القياس، ثم أُجري اختبار مسبق (Pre-Test)، حيث وزعت الاستبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ عدد أفرادها 20 أكاديمياً في مختلف التخصصات، بهدف اختبار ثبات الاستبانة، وبيان مدى الانسجام في إجابات المبحوثين في فترات مختلفة، وأعيد الاختبار مرة ثانية بعد مضي 14 يوماً على العينة نفسها. وللتأكد من الثبات الداخلي لأداة القياس، تم حساب اختبار كرونباخ الذي بلغت قيمته 0.970، كما تم استخراج معامل الارتباط بيرسون الذي بلغ 0.892، وهي قيمة عالية تؤكد ثبات إجابات المبحوثين في الاختبارين.

أُدخلت البيانات المجمّعة بعد تدقيقها وترميزها إلى الحاسوب، وتم تحليلها باستخدام (SPSS) لاستخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن المشكلات التي يواجهونها، واستخدم اختبار ت (T-test) لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن المشكلات التي تواجههم تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص. كما استخدم تحليل التباين الأُحادي (One-Way ANOVA) لبيان دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن جميع المشكلات التي

تعترضهم(مجتمعة)، ولكل مشكلة على حدة، تبعاً لكل من متغير العمر، والحالة الزواجية، والبيئة الاجتماعية، وبلد الدراسة، والسنة التي عاد فيها الأكاديمي بعد حصوله على درجة الدكتوراة، ومكان العمل، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخدمة.

في ما يلي عرض ومناقشة لكل من المشكلات التي يواجهها الأكاديميون قيد الدراسة، ومن ثم النتائج المتعلقة بأثر كل من المتغيرات المستقلة للدراسة على درجة شعور الأكاديميين المبحوثين بحدة تلك المشكلات.

المشكلات التي يواجهها الأكاديميون

تم حصر فقرات الاستبانة(التي صممت بهدف التعرف على مستوى حدة كل مشكلة من مشكلات الدراسة لدى المبحوثين)، وتصنيفها في متغيرات تمثل كل منها مشكلة من مشكلات الدراسة، واعتبرت إجابات المبحوثين عن موافق بشدة وموافق مشكلة حادة، وإجاباتهم عن معارض بشدة ومعارض مشكلة غير حادة، أما الإجابة عن محايد؛ فقد اعتبرت مشكلة متوسطة الحدة، وتم بعد ذلك بناء متغير جديد رقمي يتعلق بكل مشكلة، حسب المعادلة التالية:

$$\text{مقياس درجة حدة المشكلة} = \frac{\text{مجموع درجات الاستجابة الفعلية لعبارات المشكلة} - \text{أدنى مجموع لدرجات الاستجابة الفعلية لعبارات المشكلة}}{\text{أعلى مجموع لدرجات الاستجابة الفرضية لعبارات المشكلة} - \text{أدنى مجموع لدرجات الاستجابة الفرضية لعبارات المشكلة}}$$

وتتضمن المعادلة الحدود التالية: (أ) مجموع درجات عبارات المشكلة، وتعني: مجموع درجات إجابات المبحوثين الفعلية عن فقرات كل مشكلة. (ب) أدنى مجموع درجات لعبارات المشكلة، وتعني: أدنى مجموع درجات إجابات المبحوثين الفعلية عن فقرات كل مشكلة. (ج) أعلى مجموع درجات لعبارات المشكلة، وتعني: أعلى مجموع درجات الإجابات عن عبارات المشكلة فيما لو كانت جميع الإجابات موافقا بشدة. (د) أدنى مجموع درجات لعبارات المشكلة، وتعني: أقل مجموع درجات الإجابات عن عبارات المشكلة فيما لو كانت جميع الإجابات معارضا بشدة، وذلك للحصول على درجات إجابات المبحوثين عن كل مشكلة من مشكلات الدراسة على حدة من 100؛ حتى يسهل معها التعرف على اتجاهات وجود كل مشكلة، وتم بعد ذلك الحصول على متوسط حسابي لإجابات المبحوثين عن كل مجال من المشكلات البحثية، والمادية، والإدارية، والأكاديمية، والاجتماعية، والسياسية، واللغوية، ويشير هذا المتوسط – بشكل عام – إلى مستوى وجود المشكلة، إذ تم تقسيم العلامة من 100 إلى أربع فترات؛ إذ اعتبرت مشكلة عالية الحدة إذا كان المتوسط الحسابي لدرجات إجابات المبحوثين أكثر من 75، ومشكلة حادة إذا كان المتوسط الحسابي بين 50-75، ومشكلة متوسطة الحدة إذا كان المتوسط الحسابي بين 25-49، ومشكلة متدنية الحدة إذا كان المتوسط الحسابي أقل من 25. وأظهرت النتائج – بشكل عام – عند حساب المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن جميع فقرات المشكلات في المجالات السبعة للمشكلات، أنهم يشعرون بهذه المشكلات بصورة حادة، إذ كان المتوسط الحسابي 51.8.

مشكلات البحث العلمي

أشارت البيانات إلى أن مشكلات البحث العلمي تشكّل أكثر المشكلات حدة لدى الأكاديميين؛ فقد بلغ المتوسط الحسابي لها 70.028٪، وتبيّن أن مشكلة قلة أعداد المساعدين في البحث العلمي، من أكثر مشكلات البحث العلمي حدة لدى المبحوثين، إذ بلغت نسبتها 81.4٪، تليها مشكلة قلة التسهيلات الممنوحة للبحث العلمي في المؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي بنسبة بلغت 77.1٪، ثم مشكلة ارتفاع كلفة الحصول على المنشورات العلمية الحديثة التي لا توفّرها المؤسسة (بنسبة 76.9٪)، ومشكلة عدم توافر حوافز للمبدعين من الأكاديميين والباحثين (بنسبة 75.8٪)، ومشكلة انقطاع الصلات بين مؤسسات التعليم العالي/ مراكز البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع (بنسبة 75.5٪)، ومشكلة قلّة المؤتمرات والندوات التي يُنسّب الأكاديمي لحضورها (بنسبة 73.5٪)، ومشكلة ندرة المعلومات الإحصائية وصعوبة تجميعها (بنسبة 72.8٪)، ومشكلة الروتين والإجراءات البيروقراطية المتّبعة في قبول الأبحاث ونشرها (بنسبة 72.2٪)، ومشكلة ضعف الإمكانيات المادية للمؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي (بنسبة 71.4٪)، ومشكلة عدم توافر المصادر والمراجع العلمية اللازمة لأغراض البحث العلمي (بنسبة 69.6٪)، ومشكلة ضعف الإنفاق على البحث العلمي في المؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي (بنسبة 66٪)، ومشكلة غياب المنافسة العلمية بين الأكاديمي وزملائه في التخصص نفسه (بنسبة 63٪)، ومشكلة عدم توافر الأجهزة والمعدات التقنية اللازمة لأغراض البحث العلمي (بنسبة 59.4٪)، ومشكلة قلّة فرص نشر الأبحاث العلمية(بنسبة 56.9٪)، ومشكلة قلّة المختبرات وتدنّي مستواها(بنسبة 54.9٪)، ومشكلة عدم تقدير الأبحاث العلمية للأكاديمي بدرجة تتناسب ومستواها من قبل الزملاء أو المسؤولين (بنسبة 34.7٪). وقد تعزى حدة مشكلات البحث العلمي إلى ضعف الإنفاق على البحث العلمي بشكل عام في الدولة؛ نتيجة قلّة الإمكانيات المادية وشح الموارد والثروات الطبيعية كالنفط أو المعادن. وإلى قلّة الإمكانيات المادية في المؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي، فيما يتعلق بتوفير الأجهزة، والمختبرات اللازمة للبحث العلمي، وتوفير الدعم المعنوي والمادي للأكاديمي، وعدم تعيين مساعدي البحث للعمل بشكل مستمر مع الأكاديمي (إبراهيم 1991)، ومن جهة أخرى قد يعزى هذا الأمر إلى اعتماد الجامعات (وبخاصة الحكومية منها) على طلبة الدراسات العليا – الذين لا يؤدون الأعمال المطلوبة منهم بفعالية في كثير من الأحيان – للعمل مساعدي بحث وتدريس مقابل منحة مادية تقدم بشكل محدود لهؤلاء الطلبة.

المشكلات المادية: بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المشكلات المادية 69.92٪، الأمر الذي يعكس حدّة هذه المشكلات. وتبين أن مشكلة عدم توافر مدخرات أو تعويضات جيدة عند انتهاء الخدمة، من أكثر المشكلات المادية حدّة لدى المبحوثين، فقد بلغت نسبتها 82.3٪، تليها مشكلة عدم كفاية الراتب للمحافظة على مستوى معيشي لائق (بنسبة 81٪)، ومشكلة قلّة الراتب الذي يتقاضاه الأكاديمي في المؤسسة التي يعمل فيها (بنسبة 80.3٪)، ومشكلة قلّة الراتب مقارنة مع الأجور التي

يحصل عليها الأكاديميون في الدول الأجنبية (بنسبة 79.1٪)، ومشكلة العمل ساعات إضافية داخل المؤسسة من أجل تحسين مستوى المعيشة للأكاديميين (بنسبة 62.1٪)، ومشكلة العمل ساعات إضافية خارج المؤسسة من أجل تحسين مستوى المعيشة للأكاديميين (بنسبة 57.6٪)، ومشكلة تدني مستوى المعيشة للأكاديميين في الأردن (بنسبة 54.9٪). وقد تعزى حدة المشكلات المادية إلى ضعف الإمكانيات المادية للمؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي، وبخاصة من ناحية الرواتب والحوافز المادية، وإلى عدم مقدرة نظام الضمان الاجتماعي على تأمين ظروف الحياة المناسبة التي يسعى الأكاديميون لبلوغها بعد انتهاء فترة خدمتهم.

المشكلات الإدارية: أشارت البيانات إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المشكلات الإدارية بلغ (69.924٪)؛ الأمر الذي يعكس حدة هذه المشكلات، وتبين أن مشكلة المركزية في اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة، من أكثر المشكلات الإدارية حدة لدى المبحوثين، فقد بلغت نسبتها 68٪، تليها مشكلة عدم توافر الموضوعية في التعيينات في المجالس واللجان المتخصصة (بنسبة 65.3٪)، ومشكلة وجود تحيزات لدى بعض من المستويات الإدارية في المؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي(بنسبة 63.5٪)، ومشكلة عدم توافر الموضوعية في الترقيات والتثبيت من قبل المجالس المختصة(بنسبة 60.8٪)، ومشكلة سلبية العلاقة بين الجهاز الإداري والأكاديمي في المؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي (بنسبة 58.5٪)، ومشكلة عدم وجود استقرار وظيفي في العمل(بنسبة 44.9٪). وقد تعزى حدة المشكلات الإدارية إلى أن القوانين والأنظمة الإدارية، التي تستند إليها تلك المؤسسات، تمنح الإداريين في المستويات المختلفة سلطة اتخاذ القرارات بشكل فردي، وربما يعكس هذا – بالتالي – بعضا من التحيّزات الشخصية، وعدم تبني المعايير الموضوعية في كثير من القرارات، وإلى أن الأنظمة والقوانين التي يستند إليها العمل الإداري في المؤسسات، قد لا تتواءم مع التطورات التي يشهدها المجتمع ومؤسساته المختلفة، الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في هذه الأنظمة الإدارية للحد من الإجراءات البيروقراطية والروتينية التي ما زالت تستند عليها كثير من المؤسسات.

المشكلات الأكاديمية: أشارت البيانات إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المشكلات الأكاديمية بلغ 55.767٪؛ الأمر الذي يعكس حدة هذه المشكلات. إذ تبين أن مشكلة كثرة الأعباء الملقاة على عاتق الأكاديميين في المؤسسة التي يعملون فيها، من أكثر المشكلات الأكاديمية حدة لدى المبحوثين، فقد بلغت نسبتها 69.3٪، تليها مشكلة تدني مستوى المجلات العلمية المحكمة في الجامعات الأردنية(بنسبة 51.7٪)، ومشكلة تدني مستوى المجلات العلمية المحكمة في الجامعات العربية (بنسبة 48.8٪)، ومشكلة عدم العمل في مجال التخصص الدقيق (بنسبة 32.8٪)، ومشكلة عدم وجود حرية أكاديمية في المؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي (بنسبة 30.1٪). وقد تعزى حدة هذه المشكلات إلى أن التوجه العام، (لدى الجامعات وكليات المجتمع الحكومية والأهلية على حد سواء) يسير نحو قبول أعداد كبيرة من الطلبة مع قلة أعداد الأكاديميين، الأمر الذي يشكل عبئا إضافيا، كبيرا، يقع على عاتق الأكاديميين، الذين يطلب منهم القيام بأعمال أخرى مثل المشاركة في اللجان المختلفة وغيرها من الخدمات والأنشطة الأكاديمية.

المشكلات الاجتماعية: بينت النتائج أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المشكلات الاجتماعية بلغ 50.5٪؛ الأمر الذي يشير إلى حدة الشعور بهذه المشكلات أيضاً. إذ تبين أن مشكلة إنجاز المعاملات الرسمية بسبب الإجراءات البيروقراطية الروتينية في المؤسسات الحكومية، من أكثر المشكلات الاجتماعية حدة لدى المبحوثين، فقد بلغت نسبتها 89.2٪، إذ لوحظ زيادة عدد الإجراءات المطلوبة لإنجاز المعاملات في الدوائر الرسمية المختلفة، بصورة تستنزف الوقت والجهد، في الوقت الذي يمكن تقليص عدد هذه الإجراءات والإسراع في إنجازها باستخدام الحاسوب وغيره من الأجهزة الحديثة. وعبّر 86.2٪ من المبحوثين عن إحساسهم بمشكلة عدم احترام أفراد المجتمع للأنظمة والقوانين، ومشكلة عدم احترام المواعيد(بنسبة 80.7٪)، ومشكلة كثرة المناسبات والمجاملات الاجتماعية تجاه الأهل والمعارف بنسبة (80.2٪)، ومشكلة عدم توافر أماكن للترفيه في المؤسسة (بنسبة 73.4٪)، ومشكلة القيود التي تفرضها عادات وتقاليد الوطن (بنسبة 48.1٪)، ومشكلة ممارسة الضغوطات والواسطة للتأثير على الأكاديمي في ما يتعلق بتقييمه للطلبة (بنسبة 35.8٪)، ومشكلة عدم الاحترام والتقدير للقدرات العلمية والأكاديمية في المؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي (بنسبة 29.7٪)، ومشكلة السعي للهجرة والإقامة في الخارج(بنسبة 18.2٪)، ومشكلة التأثر بعادات وتقاليد بلد الدراسة، التي تختلف عن عادات وتقاليد الوطن، (بنسبة 17.2٪)، ومشكلة إعادة التكيف مع عادات وتقاليد الوطن (بنسبة 14.1٪). ومشكلة صعوبة التفاهم مع الأهل (بنسبة 7٪)، ومشكلة التأثير السلبي لطول مدة الدراسة على الإنتماء الوطني (بنسبة 2٪ فقط). ولعل تدني حدة شعور الأكاديميين بالمشكلات التي تتمحور عموماً حول إعادة التكيف والتأقلم مع واقع المجتمعات الأصلية يعود إلى وجود مشكلات أخرى أكثر جدية وإلحاحا تستأثر بمعظم اهتماماتهم، كما قد يعزى ذلك إلى وعي الأكاديميين بضرورة الانخراط الفعلي في الواقع المحلي لمجتمعاتهم، وتفهم ما في هذا الواقع من قيم ومعايير ومعتقدات ينبغي مراعاتها قدر الإمكان.

المشكلات السياسية: أشارت البيانات إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المشكلات السياسية بلغ 25.559٪؛ الأمر الذي يشير إلى انخفاض حدة الشعور بهذه المشكلات. وتبين أن مشكلات المبحوثين السياسية مرتبة ترتيبا تنازلياً حسب حدة الشعور بها. فقد لوحظ أن مشكلة صعوبة حصول الأكاديمي على مركز قيادي في الأردن، من أكثر المشكلات التي يعاني منها المبحوثون، إذ بلغت نسبتها 89.2٪، وقد تعزى إلى طموحات الأكاديميين في شغل مثل هذه الوظائف نظرا للامتيازات والتسهيلات العديدة المرتبطة بهذه المناصب، وعبر 52.6٪ من المبحوثين عن إحساسهم بمشكلة عدم حماية الحرية الفردية للأكاديمي، ومشكلة عدم قيام الأحزاب السياسية بدورها بشكل فعال (بنسبة 50.3٪)، ومشكلة ضعف الديموقراطية السياسية (بنسبة 47٪)، ومشكلة عدم تقدير أفكار الأكاديميين واحترامها(بنسبة 44.9٪)، ومشكلة عدم احترام حقوق الإنسان (بنسبة 41.5٪)، ومشكلة تقييد الباحث في دراسة بعض من القضايا المهمة، وبخاصة في الموضوعات السياسية، والدينية، والاجتماعية، نظرا لحساسيتها (بنسبة 36.5٪)، ومشكلة الاختلاف مع سياسة الحكومة بشكل عام(بنسبة 31.1٪)، ومشكلة

الرقابة الأمنية على أعمال الأكاديميين (بنسبة 28.5٪)، ومشكلة عدم السماح للعاملين في مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث بالانتساب إلى الأحزاب السياسية (بنسبة 20.6٪).

المشكلات اللغوية: أشارت النتائج إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن مشكلات اللغة بلغ 25.26٪؛ الأمر الذي يشير إلى انخفاض حدة الشعور بهذه المشكلات مقارنة بجميع المشكلات الأخرى قيد الدراسة. فقد تبين أن مشكلة إعداد البحوث والدراسات باللغة العربية من أكثر المشكلات حدة في هذا المجال، إذ بلغت نسبتها 26.2٪، وقد يعزى ذلك إلى ندرة المراجع العلمية المتوافرة باللغة العربية في العلوم التطبيقية، وهذا يؤكد – في الجانب الآخر من هذه المشكلة – أهمية استمرار السياسة التي تنتهجها بعض من الدول العربية في مجال تعريب الكتب العلمية المنشورة باللغات الأجنبية. وعبر 15.9٪ من المبحوثين عن إحساسهم بمشكلة إلقاء المحاضرات باللغة الأجنبية (الانكليزية)، ومشكلة القاء المحاضرات باللغة العربية (بنسبة 14.7)، ومشكلة التحدث مع الآخرين باللغة العربية (بنسبة 10.6٪)، ومشكلة إعداد البحوث والدراسات باللغة الأجنبية التي درس بها الأكاديمي (بنسبة 7.2٪ فقط).

باستعراض طبيعة المشكلات التي يعاني الأكاديميون منها حسب درجة شدتها، يلاحظ أن مشكلات البحث العلمي تتصدر قائمة تلك المشكلات، تليها المشكلات المادية، فالإدارية، فالأكاديمية، ثم الاجتماعية، فالسياسية، وإنتهاء بالمشكلات اللغوية، الأمر الذي يشير إلى احتمالية وجود خلل حقيقي يتخلل النسق الأكاديمي، على الصعيدين البنائي والوظيفي. ومن المظاهر الأساسية التي تعبر عن إخفاق النسق الأكاديمي في القيام، بوظائفه بفعالية وكفاية، المشكلات البحثية التي تعترض سبيل الأكاديميين في حقل عملهم المعني أساساً بقضايا البحث العلمي، وعجز المؤسسة الأكاديمية عن تزويد الأكاديميين العاملين فيها بما يوفر لهم متطلبات الحياة الكريمة، واستنزاف جهود الأكاديميين وأوقاتهم في إجراءات إدارية روتينية معقدة، وإلقاء أعباء وظيفية مرهقة – وبخاصة في مجال التدريس – على عاتق الأكاديميين؛ الأمر الذي يطرح ضرورة إخضاع النسق الأكاديمي برمته إلى مراجعة نقدية وتقويمية جادة، تستهدف تشخيص مشكلاته بدقة، وتحديد أسباب هذه المشكلات وتحليلها بهدف الوصول إلى حلول ناجعة لها.

أثر بعض من المتغيرات على مشكلات الأكاديميين:

بعد التعرف على المشكلات المختلفة التي يواجهها الأكاديميون في المجتمع الأردني، وتحديد أكثر هذه المشكلات حدة لديهم، سيتم التطرق في ما يلي إلى الحديث عن أثر بعض من المتغيرات المستقلة في إجابات المبحوثين عن مجالات المشكلات مجتمعة، وعن كل مجال من مجالاتها على حدة.

أولا، الجنس والمشكلات: أظهرت نتائج اختبار (ت) الواردة في جدول (1) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجات أجابات المبحوثين

عن مجالات المشكلات مجتمعة تعزى إلى الجنس؛ أي أن المشكلات التي تواجهها الأكاديميات (الإناث)، لا تختلف عن المشكلات التي يواجهها الأكاديميون (الذكور) على صعيد جميع المشكلات. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (طناش 244,1990)، في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى رضى الأكاديميين الذكور والأكاديميات الإناث نحو جميع مجالات العمل، تعزى إلى جنسهم. كما تتفق مع النتيجة التي خلصت إليها دراسة (المقدادي 1995) إلى حد ما، التي أشارت إلى عدم وجود أثر للجنس على درجة شعور المبحوثين بجميع المشكلات المدروسة، باستثناء مشكلات البحث العلمي.

جدول (1)

المتوسطات الحسابية المئوية ونتائج اختبار (ت) وتحليل التباين الأحادي لإجابات المبحوثين عن المشكلات وفقاً للمتغيرات المستقلة.

المشكلات / المتغيرات المستقلة	البحثية	المادية	الإدارية	الأكاديمية	الاجتماعية	السياسية	اللغوية	جميع المشكلات
الجنس								
ذكر	69.15	71.96	66.37	55.81	50.81	25.65	24.76	52.07
أنثى	74.69	59.13	61.30	55.53	48.87	25.09	27.95	50.36
قيمة ت	-2.92	5.44	2.04	0.13	1.2	0.56	-1.4	1.27
مستوى الدلالة	0.004	0.000	0.042	0.893	0.229	0.573	0.162	0.204
العمر								
أقل من 35 سنة	72.04	66.27	69.80	56.44	50.20	25.58	29.31	52.81
44-35	72.35	70.88	66.74	57.5	52.49	25.15	27.05	53.17
54-45	67.52	69.08	63.18	54.33	48.72	25.29	22.90	50.15
55 فأكثر	67.89	71.60	67.14	52.76	48.5	28.90	23.74	51.5
قيمة ف	3.886	0.763	1.716	1.649	3.322	2.732	2.388	2.794
مستوى الدلالة	0.009	0.515	0.163	0.177	0.020	0.043	0.068	0.040
مكان العمل								
جامعة حكومية	71.63	70.5	64.48	56.41	51.00	25.80	25.43	52.18
جامعة أهلية	65.5	61.52	64.32	53.6	49.79	26.22	22.00	59.25
كلية مجتمع حكومية	76.42	77.14	69.64	61.14	49.47	25.21	30.17	55.60
كلية مجتمع أهلية	60.59	72.50	64.17	46.96	42.81	22.00	25.50	47.79
مركز بحث	63.11	71.72	70.28	51.86	51.32	24.20	24.43	50.99
قيمة ف	8.723	5.672	1.501	3.060	1.267	1.136	1.530	3.431
مستوى الدلالة	0.000	0.000	0.201	0.017	0.282	0.339	0.193	0.009

تابع جدول (1)

المشكلات المتغيرات المستقلة	البحثية	المادية	الإدارية	الأكاديمية	الاجتماعية	السياسية	اللغوية	جميع المشكلات
التخصص								
علوم إنسانية أو اجتماعية	69.76	71.93	65.72	53.74	51.16	25.91	19.01	51.03
علوم طبيعية أو تقنية أو طبية	70.18	68.78	65.47	56.92	50.12	25.36	28.83	52.24
قيمة ت	-0.29	1.71	0.13	-1.98	0.85	0.73	-5.87	-1.18
مستوى الدلالة	0.772	0.089	0.897	0.049	0.398	0.467	0.000	0.239
البيئة الاجتماعية								
مدنية	70.78	70.20	65.89	56.31	50.97	25.83	25.98	52.28
قروية	68.77	69.15	65.09	54.66	49.59	25.26	23.86	50.91
بدوية	68.97	76.52	64.88	60.00	52.40	22.54	29.29	53.51
أخرى	66.84	66.67	54.17	49.60	49.04	20.00	25.00	47.33
قيمة ف	0.650	0.408	0.178	0.542	0.472	0.740	0.633	0.715
مستوى الدلالة	0.583	0.747	0.911	0.654	0.702	0.529	0.594	0.543
بلد الدراسة								
أوروبا الغربية	68.40	67.25	64.01	55.40	49.71	25.72	23.69	50.60
أوروبا الشرقية	70.26	75.81	66.01	56.78	51.41	25.07	31.80	53.88
الولايات المتحدة	71.08	69.35	64.17	55.86	51.06	25.26	24.35	51.59
دول إسلامية (غير عربية)	66.20	74.42	79.58	53.87	48.90	28.40	24.52	53.70
دول أخرى	76.28	70.83	76.94	56.28	49.03	26.00	24.67	54.29
قيمة ف	1.751	2.779	4.790	0.156	0.478	0.900	2.782	1.580
مستوى الدلالة	0.138	0.027	0.001	0.960	0.752	0.464	0.026	0.178
سنة العودة								
قبل 1986	67.98	67.45	63.65	54.09	47.04	25.65	22.01	49.70
1986-1990	70.96	71.44	65.59	55.72	52.05	25.42	27.32	52.64
ما بعد 1990	71.48	71.15	68.08	58.07	52.99	25.63	26.82	53.46
قيمة ف	2.478	2.198	1.824	2.030	10.334	0.045	4.405	5.496
مستوى الدلالة	0.085	0.112	0.163	0.133	0.000	0.956	0.013	0.004
الرتبة الأكاديمية								
استاذ	65.15	64.98	55.71	47.90	42.00	25.17	19.38	45.76
أستاذ مشارك	68.19	69.48	61.47	53.67	50.05	25.27	22.27	50.06
استاذ مساعد	71.77	70.30	68.10	58.19	53.26	25.98	26.93	53.50
غير ذلك	71.19	73.76	72.22	57.57	48.72	24.85	29.67	54.00
قيمة ف	3.785	2.173	10.728	6.895	13.755	0.499	5.127	10.787
مستوى الدلالة	0.011	0.091	0.000	0.000	0.000	0.683	0.002	0.000

تابع جدول (1)

المشكلات المتغيرات المستقلة	البحثية	المادية	الإدارية	الأكاديمية	الاجتماعية	السياسية	اللغوية	جميع المشكلات
الحالة الزواجية								
متزوج من عربية	69.39	70.18	65.41	55.60	50.31	25.54	23.81	51.46
متزوج من أجنبية	70.44	75.17	68.25	56.64	51.74	26.23	25.72	53.46
أعزب	69.97	61.80	61.01	53.83	49.58	24.05	25.72	49.42
مطلق	92.55	66.57	75.34	69.65	54.65	30.62	17.68	58.15
أرمل	64.58	34.72	61.11	38.33	48.72	18.15	21.67	41.04
منفصل	71.88	85.42	56.25	55.00	47.12	23.89	22.50	51.72
قيمة ف	4.656	4.925	1.227	2.153	0.414	1.766	4.465	2.786
مستوى الدلالة	0.000	0.000	0.295	0.058	0.839	0.119	0.001	0.017
سنوات الخدمة								
أقل من 5 سنوات	68.78	70.77	66.39	55.51	50.83	25.33	27.65	42.70
5-10 سنوات	73.68	71.72	67.91	57.49	53.45	26.29	26.15	53.81
أكثر من 10 سنوات	68.70	66.44	61.55	54.49	46.84	25.26	19.72	49.00
قيمة ف	4.851	2.698	3.531	0.997	8.450	0.706	7.958	6.560
مستوى الدلالة	0.008	0.068	0.030	0.370	0.000	0.494	0.000	0.002

تشير النتائج إلى أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين الذكور والإناث عن المشكلات المادية، والبحثية، والإدارية، عند مستوى دلالة أقل من 0.05. وقد تعزى الفروق بين الجنسين في ما يتعلق بالمشكلات المادية إلى جسامة المسؤوليات المترتبة على الأكاديميين (الذكور) في المجتمع الأردني بشكل عام، بالقياس إلى الأكاديميات (الإناث). فالأكاديمي – بوجه عام – مكلف بتلبية الاحتياجات المعيشية المختلفة لأفراد أسرته. وتشير البيانات إلى أن الأكاديميات يواجهن مشكلات أكثر حدة من الأكاديميين في مجال البحث العلمي، وقد يعزى ذلك إلى أن معظم المناصب الإدارية والأكاديمية المتعلقة بالبحث العلمي يشغلها الذكور (الأكاديميون)، الذين قد يفضلون التعامل مع نظرائهم من الأكاديميين، إذ أشارت دراسة (صبور 1992، 97-104) إلى أن سلطة الأكاديميات ونفوذهن في النشاط الأكاديمي (البحثي) تقل كثيرا عن سلطة الأكاديميين الذكور ونفوذهم. وتبين أن أكثر المشكلات التي يواجهها الأكاديميون حدة تتمثل في المشكلات الإدارية، ولعل هذا يتضح من خلال ما أشار إليه (صبور 1992، 171) أيضا في دراسته أن أكثر المشكلات إثارة في المجال الأكاديمي، هي المشكلات التي تنشأ عن محاولة أصحاب السلطة الإدارية مراقبة نشاطات الأكاديميين من خلال قيام الإداريين، في إطار ما يخوله لهم النظام القائم من سلطات، بفرض هيمنتهم عند اتخاذ القرار في المؤسسة الأكاديمية. ومن ناحية أخرى، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين الذكور والإناث عن المشكلات الاجتماعية، والسياسية، والأكاديمية، واللغوية.

ثانيا، العمر والمشكلات: أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي الواردة في جدول (1) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن جميع مجالات المشكلات تعزى إلى العمر. إذ تبين أن المبحوثين الأكبر سنا يواجهون مشكلات أقل حدة من المبحوثين الأصغر سنا، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة طناش من أن الأكاديميين الأكبر سنا أكثر رضى من زملائهم الأصغر سنا في مجال ظروف العمل، والعلاقات مع الزملاء والحوافز، ولعل ذلك يعود إلى توافر الخبرة الكافية للأكاديميين الأكبر سنا، وقدرتهم على التكيف مع ظروف العمل، وتكوين علاقات مع زملائهم، فضلا عن توافر الفرصة الملائمة لهم للاستفادة من الحوافز المتاحة في الجامعة. وتبين بعد فحص دلالات الفروق بين أزواج المتوسطات الحسابية، باستخدام اختبار(ف)، أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة للمبحوثين، ويظهر ذلك في نتائج متوسطات إجابات المبحوثين عن المشكلات الاجتماعية، والسياسية، ومشكلات البحث العلمي، عند مستوى دلالة أقل من 0.05. وتتفق النتيجة المتصلة بالمشكلات الاجتماعية مع ما توصلت إليه بعض من الدراسات التي أشارت إلى أن الأكاديميين الذين يعودون إلى مجتمعاتهم، يحتاجون إلى فترة زمنية للتكيف في شتى المجالات (طناش 1990، 244). فقد توصل(مرسي 1984، 35) في دراسة له إلى أن العلماء الذين لم يمض على عودتهم إلى أوطانهم مدة طويلة يواجهون مشكلات اجتماعية، تتعلق بإعادة التكيف مع مجتمعهم الأصلي، أكثر من نظرائهم الذين مضى على عودتهم فترة زمنية أطول. وقد تعزى مشكلات البحث العلمي إلى تخصيص الدعم للبحوث العلمية التي يجريها الأكاديميون ذوو الرتب الأكاديمية الأعلى، والمدة الأطول في الخدمة في المؤسسات التعليمية والبحثية، ومنحهم الأولوية في الحصول على هذا الدعم. وقد تعزى المشكلات السياسية إلى تأثر الأكاديميين في الفترة العمرية (أقل من 35) والفترة العمرية (بين 35-45)، بالأوضاع السياسية، وبمعالم الحياة الديموقراطية، وحرية الفكر والحوار، وتبادل الرأي، التي عاشوها في البلدان التي درسوا فيها، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (حنفي 1991) التي أكدت أهمية المشكلات السياسية التي يتعرض لها أصحاب الكفاءات العلمية العالية في القرار الذي يتخذونه بالعودة إلى وطنهم. ومن ناحية أخرى، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين بفئاتهم العمرية المختلفة في ما يتعلق بالمشكلات الأكاديمية، والإدارية، والمادية، واللغوية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة مروة أحمد (أحمد 1994، 176).

ثالثا، مكان العمل والمشكلات: أظهرت نتائج تحليل التباين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن جميع مجالات المشكلات تعزى إلى نوع المؤسسة التي يعملون فيها، وتؤيد هذه النتيجة ما خلصت إليه دراسة(السلمان 1995) من أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية في درجة الإحساس بالأمن الوظيفي لدى الأكاديميين تعزى إلى مكان العمل. إلا أنها تتعارض مع ما خلصت إليه دراسة(العمري 1995، 394) من عدم وجود أثر لمكان العمل على إحساس الأكاديميين بوجود المشكلات في جميع المجالات. ولدى فحص دلالات الفروق بين أزواج المتوسطات الحسابية باستخدام اختبار(ف)، تبين أيضا أن

هناك فروقا ذات دلالة إحصائية، عند مستوى دلالة أقل من 0.05، بين المبحوثين تعزى إلى نوع المؤسسة التي يعملون فيها، تدور حول المشكلات البحثية، والمادية، والأكاديمية. فقد تبين أن الأكاديميين العاملين في كليات المجتمع الحكومية يعانون من المشكلات المادية بدرجة أكثر حدة من الأكاديميين العاملين في المؤسسات الأخرى، وقد يعزى ذلك إلى قلة الرواتب التي يتقاضاها الأكاديميون في كليات المجتمع الحكومية نتيجة لخضوعهم لسلم الرواتب المتبع في الدوائر الحكومية، مقارنة مع ما يتقاضاه زملاؤهم في المؤسسات الأخرى، وما يحصلون عليه من امتيازات، وبخاصة في الجامعات ومراكز البحث. وتبين أيضا أن الأكاديميين في كليات المجتمع الأهلية يعانون من مشكلات البحث العلمي بدرجة أكثر حدة من بقية المبحوثين، وقد يعود ذلك إلى قلة الإمكانيات المادية والبحثية في هذه الكليات مقارنة مع الإمكانيات المتوافرة في الجامعات ومراكز البحث العلمي. ولا سيما أن اهتمام هذه الكليات ينصب بشكل أكبر على الجانب التعليمي، وليس على البحث العلمي. ومن ناحية أخرى، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن المشكلات الاجتماعية، والسياسية، والإدارية، واللغوية، تعزى لنوع المؤسسة التي يعملون فيها.

رابعاً، التخصص والمشكلات: أظهرت نتائج اختبار(ت) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن جميع مجالات المشكلات تعزى إلى التخصص. وهذا ينسجم مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (السلمان 1995) التي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في درجة تحقق الإحساس بالأمن الوظيفي لدى الأكاديميين تعزى إلى اختلاف التخصص. وتشير النتائج إلى أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين ذوي التخصصات الإنسانية، مقارنة بذوي التخصصات العلمية، ويظهر ذلك في نتائج متوسطات إجاباتهم المتصلة بالمشكلات اللغوية، والأكاديمية عند مستوى دلالة أقل من 0.05. فقد تبين أن الأكاديميين ذوي التخصصات العلمية يواجهون مشكلات في اللغة بدرجة متوسطة، بينما لا يواجه الأكاديميون ذوو التخصصات الإنسانية مثل هذه المشكلات، وقد يعزى ذلك إلى أن جميع مراحل دراسة الأكاديميين ذوي التخصصات العلمية (البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراة)، كانت بلغة أجنبية. كما أن هذه التخصصات تدرس في الجامعات والمعاهد الأردنية باللغة الانكليزية. وهذا يتفق مع ما أشار إليه الوزراء المسؤولون عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي في مؤتمرهم الثاني، من أن الأكاديميين من خريجي الجامعات الأجنبية يعانون من مشكلة اللغة، وبخاصة الخريجون في مجالي العلوم البحتة والتطبيقية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون والعلوم 1983). كما تبين أن الأكاديميين ذوي التخصصات العلمية يواجهون مشكلات أكاديمية بدرجة أكثر حدة مقارنة بزملائهم من ذوي التخصصات الإنسانية. وقد يعزى ذلك إلى رغبتهم في العمل في مجال تخصصهم الدقيق، الذي قد لا يتوافر في المؤسسة التي يعملون فيها. ومن جهة أخرى، تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن المشكلات الاجتماعية، والسياسية، والإدارية، ومشكلات البحث العلمي تعزى إلى التخصص.

خامساً، البيئة الاجتماعية والمشكلات: تشير نتائج تحليل التباين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن مجالات المشكلات مجتمعة تعزى إلى البيئة الاجتماعية التي نشأوا فيها. كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين الذين نشأوا في بيئة مدنية وأولئك الذين نشأوا في بيئة ريفية أو بدوية في ما يتعلق بدرجة شعورهم بالمشكلات البحثية، والمادية، والإدارية، والأكاديمية، والاجتماعية، والسياسية، واللغوية. فقد تبين أن الأكاديميين بمختلف بيئاتهم الاجتماعية يعانون بدرجات متقاربة الحدة من المشكلات المذكورة آنفا، بينما يعانون بشكل أقل حدة من المشكلات السياسية، واللغوية. وقد يعزى التقارب في درجة إحساس الأكاديميين بمختلف المشكلات إلى أنهم يتفاعلون ضمن نسق ثقافي واجتماعي يغلب عليه الطابع التقليدي، من حيث اتسامه بقوة الشعور الجمعي فيه، فضلا عن تعرض معظم الأكاديميين المبحوثين، على الرغم من تباين خلفياتهم وظروفهم، إلى عقبات ومشكلات متشابهة؛ الأمر الذي يقرب من وجهات نظرهم، ويكاد يوحد من طبيعة استجاباتهم حيال تلك المشكلات.

سادسا، بلد الدراسة والمشكلات: تشير نتائج تحليل التباين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين حول جميع مجالات المشكلات مجتمعة تعزى إلى مكان الحصول على شهادة الدكتوراه. وقد يعود ذلك إلى أن الأكاديمي، الذي حصل على درجة الدكتوراة ووصل إلى مرحلة من النضج والمعرفة في مجال تخصصه، ربما يكون قد تأثر (من خلال تكيفه) بنمط الحياة في البلد الذي درس فيه الذي قد يختلف عن أسلوب الحياة في المجتمع الأردني. ولكن بعد عودة هذا الأكاديمي إلى وطنه وممارسة عمله في الجامعة أو الكلية أو مركز البحث، فإنه يكون – بما توصل إليه من معرفة ونضج – قادرا على إعادة التكيف مع ظروف عمله ومجتمعه بشكل عام. ولدى فحص دلالات الفروق بين أزواج المتوسطات الحسابية باستخدام اختبار (ف)، تبين أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن المشكلات الإدارية، والمادية، واللغوية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) تعزى إلى مكان الحصول على شهادة الدكتوراه. وفي ما يتعلق بالمشكلات اللغوية، فقد أظهرت النتائج أن الأكاديميين الذين درسوا في دول أوروبا الشرقية يواجهون مشكلات متوسطة الحدة، وذلك لأن اللغة التي درسوا بها تختلف – بشكل جوهري – عن اللغة المستخدمة في المؤسسات الأردنية في العلوم كافة، على اختلاف التخصصات، وتبرز مشكلة اللغة – بشكل خاص – عند الإعداد للبحوث والمشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية، أو عند إلقاء المحاضرات باللغة الانكليزية، وهي اللغة المستخدمة – بوجه عام – في تدريس التخصصات العلمية المختلفة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية. وفي ما يتعلق بالمشكلات المادية، فقد ظهرت – بشكل حاد – بين خريجي دول أوروبا الشرقية والدول الإسلامية (غير العربية) مقارنة مع الأكاديميين خريجي الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وقد يعود ذلك إلى أن خريجي الدول الشرقية والدول الإسلامية يعملون بنسبة أكبر في كليات المجتمع الحكومية والأهلية، التي تقل رواتبها – في أغلب الأحيان – عن الرواتب التي يتقاضاها الأكاديميون العاملون في الجامعات الحكومية والأهلية. ومن ناحية

أخرى، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن المشكلات الاجتماعية، والسياسية، والأكاديمية، والبحثية، تعزى إلى مكان الحصول على شهادة الدكتوراة.

سابعا، سنة العودة والمشكلات: تشير نتائج تحليل التباين إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن جميع مجالات المشكلات تعزى إلى سنة العودة إلى الأردن. وعند فحص دلالات الفروق بين أزواج المتوسطات الحسابية باستخدام اختبار(ف)، تبين أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن المشكلات الاجتماعية، واللغوية، عند مستوى دلالة أقل من 0.05، تعزى إلى السنة التي عاد فيها الأكاديمي إلى الأردن؛ فقد تبين أن المبحوثين الذين عادوا في فترة ما بعد عام 1990 كانوا أكثر شعورا بحدة المشكلات، يليهم أولئك الذين عادوا خلال الأعوام 1986-1990. أما الأكاديميون الذين عادوا قبل عام 1986؛ فقد كانت درجة شعورهم بحدة المشكلات متوسطة، ما يؤكد أن للفترة الزمنية التي يقضيها الأكاديمي في وطنه دوراً في التقليل من حدة المشكلات الاجتماعية؛ فالأكاديمي العائد حديثاً إلى وطنه يشعر بحدة المشكلات الاجتماعية أكثر من الذي أمضى فترة أطول. وبينت النتائج أيضاً أن الأكاديميين الذين عادوا في الفترتين: ما بعد 1990 وبين عامي 1986 و 1990، يشعرون بوجود مشكلة لديهم في اللغة بدرجة متوسطة، بينما لا تشكل اللغة مشكلة – بوجه عام – للذين عادوا في الفترة قبل عام 1986. ومن ناحية أخرى، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين تعزى إلى السنة التي عادوا فيها إلى موطنهم، إذ تبين أنهم يتعرضون بدرجات متقاربة من الحدة للمشكلات المادية، والأكاديمية، والبحثية، وبدرجات أقل حدة للمشكلات السياسية.

ثامنا، الرتبة الأكاديمية والمشكلات: تشير نتائج تحليل التباين إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05، بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن مجالات المشكلات مجتمعة تعزى إلى الرتبة الأكاديمية، وتؤيد هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة (أحمد 1994، 171-176)، التي أكدت وجود فروق بين الأكاديميين في ما يتعلق بشعورهم نحو المشكلات الإدارية، والأكاديمية، تعزى إلى اختلاف الرتبة الأكاديمية؛ بمعنى أن الأكاديميين من رتبة أستاذ مساعد يشعرون بحدة المشكلات أكثر مما يشعر الأكاديميون من رتبة أستاذ. كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (طناش 1990، 244) التي أشار فيها إلى أن الأكاديميين من رتبة أستاذ هم أكثر رضى من زملائهم الأكاديميين من رتبة أستاذ مشارك وأستاذ مساعد، في مجال ظروف العمل، والراتب، والحوافز، وكذلك أكثر رضى من زملائهم الأساتذة المساعدين في مجال العلاقات مع الزملاء. والأساتذة المشاركون هم أيضا أكثر رضي من زملائهم الأكاديميين من رتبة أستاذ مساعد في مجال الحوافز. ونستنتج مما تقدم أن المشكلات التي تواجه الأكاديميين من رتبة أستاذ تقل حدة عن المشكلات التي يواجهها الأكاديميون من رتبة أستاذ مشارك، وأستاذ مساعد. وأن الأكاديميين ذوي الرتب

الأكاديمية العليا أكثر رضى من ذوي الرتب الأكاديمية الأقل، وقد يعزى ذلك إلى كونهم قد حققوا مستوى من الرواتب، والعلاقات، والحوافز، وتفهما لظروف العمل، بشكل أفضل مما حققه زملاؤهم المبتدئون في العمل الأكاديمي. غير أن تلك النتيجة تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (السلمان 1995) التي تنفي وجود فروق معنوية في درجة تحقق الإحساس بالأمن الوظيفي لدى الأكاديميين تنسب إلى اختلاف الرتبة الأكاديمية. كما تختلف مع ما خلصت إليه دراسة (المقدادي 1995) من عدم وجود اختلاف في المشكلات الأكاديمية المتصلة بالطلبة والإدارة الجامعية والأكاديميين أنفسهم يرجع إلى اختلاف الرتبة الأكاديمية.

عند فحص دلالات الفروق بين أزواج المتوسطات الحسابية باستخدام اختبار (ف)، تبين أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين الأساتذة، والأساتذة المشاركين والأساتذة المساعدين عن المشكلات الاجتماعية، واللغوية، والبحثية، والإدارية، والأكاديمية، عند مستوى دلالة أقل من 0.05. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (صبور 1992، 157)، التي أظهرت أن الأكاديميين من رتبة أستاذ يتمتعون بالسلطة، والوجاهة، والعضوية في المجالس العلمية، فهم لا يقبلون بسهولة اندماج زملائهم الجدد في المجال الأكاديمي، ويسعون في إطار نشاطاتهم إلى إضفاء سمة التميز على تخصصاتهم وخبرتهم ويحافظون على تميزهم هذا عن (القادمين الجدد) الذين تعوزهم الخبرة، وربما يشكلون – بما لديهم من معرفة – تهديداً لسلطة الأكاديميين من رتبة أستاذ. وقد يتولد عن هذه الإجراءات التي يتخذها الأكاديميون صراع بين الأكاديميين القدامى وبين القادمين الجدد المتطلعين إلى موطىء قدم في الحقل المعرفي. ولم تظهر النتائج، من ناحية أخرى، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن المشكلات السياسية تعزى إلى الرتبة الأكاديمية، إذ تبين أن المبحوثين يتعرضون بدرجات متقاربة ومتوسطة الحدة لمثل هذه المشكلات. بينما تشير النتائج إلى اقتراب وجود فروق بين المبحوثين عند مستوى دلالة 0.091 بالنسبة للمشكلات المادية؛ فقد تبين أن حدة هذه المشكلة تقل لدى المبحوثين كلما ارتفعت رتبهم الأكاديمية.

تاسعا، الحالة الزواجية والمشكلات: تشير نتائج تحليل التباين إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن جميع مجالات المشكلات، تعزى إلى الحالة الزواجية. وعند فحص دلالات الفروق بين أزواج المتوسطات الحسابية، باستخدام (ف)، تبين أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تعزى إلى الحالة الزواجية، في ما يتعلق بالمشكلات البحثية، والمادية، واللغوية، والأكاديمية، عند مستوى دلالة أقل من 0.05. إذ يلاحظ أن الأكاديميين المتزوجين من أجنبيات يواجهون – بوجه عام – مشكلات في اللغة بدرجة متوسطة، بينما يواجه بقية الأكاديميين المتزوجين من عربيات وغيرهم (باستثناء العزاب) هذه المشكلة بدرجة أقل نسبيا. وتبين، بوجه عام، أن الأكاديميين المتزوجين والمنفصلين عن زوجاتهم يواجهون مشكلات مادية بدرجة حادة أكثر من غيرهم، وقد يعزى ذلك إلى الالتزامات المادية الكبيرة التي تقع على عاتقهم في مجالات التعليم، وتلبية الاحتياجات

المختلفة لأسرهم. وفي ما يتعلق بمشكلات البحث العلمي، عبر المبحوثون بوجه عام عن حدة هذه المشكلة لديهم، ويلاحظ ارتفاع درجة الشعور بهذه المشكلة لدى المبحوثين المطلقين، والمنفصلين، والمتزوجين من أجنبية على التوالي، وقد يعزى الأمر في الحالتين الأولى والثانية إلى الظروف النفسية والاجتماعية التي يمرون بها التي قد تشغلهم أكثر من غيرهم عن إجراء البحوث والدراسات العلمية. وفي ما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية، والسياسية، والأكاديمية، والإدارية، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول هذه المشكلات تعزى إلى الحالة الزواجية.

عاشرا، سنوات الخدمة والمشكلات: تشير نتائج تحليل التباين إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن مجالات المشكلات مجتمعة، تعزى لعدد سنوات الخدمة في التدريس والبحث. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أحمد 1994، 171) من وجود فروق بين الأكاديميين في درجة شعورهم بكل من المشكلات الأكاديمية والإدارية تعزى إلى الخبرة التدريسية لديهم. إلا أن هذه النتيجة تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (طناش 1990، 244) من أن سنوات الخبرة ليس لها أي أثر على مستوى الرضى عن العمل في جميع المجالات. كما أنها لا تتفق مع نتائج دراسة كل من (السلمان 1995) و (المقدادي 1995). وعند فحص دلالات الفروق بين أزواج المتوسطات الحسابية، باستخدام اختبار (ف)، تبين أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن المشكلات الاجتماعية، والإدارية، واللغوية، والبحثية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 تعزى إلى عدد سنوات الخدمة في التدريس والبحث. والفروق، في ما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية؛ ظهرت بشكل حاد نسبياً عند فئة المبحوثين الذين تتراوح مدة خدمتهم بين 5-10 سنوات، ثم عند فئة المبحوثين الذين لم تتجاوز خدمتهم خمس سنوات، بينما ظهرت هذه المشكلات بشكل أقل حدة عند المبحوثين الذين تجاوزت خدمتهم عشر سنوات. وقد يفسر ذلك بتأثر الأكاديميين الذين لم تتجاوز خدمتهم عشر سنوات بالنسق الثقافي والبناء الاجتماعي للبلد الذي درسوا فيه، ويلاحظ أيضاً أن هؤلاء الأكاديميين يواجهون مشكلات في اللغة بدرجة متوسطة، بينما لا تشكل اللغة مشكلة للأكاديميين الذين تزيد خدمتهم على عشر سنوات، وقد يعزى ذلك إلى بقاء الأكاديميين الذين أمضوا سنوات أقل في الخدمة متأثرين باللغة التي درسوا بها.

من ناحية أخرى، عبر المبحوثون، بوجه عام، (بغض النظر عن عدد سنوات الخدمة لديهم) بدرجات حادة عن مواجهتهم للمشكلات المتصلة بالبحث العلمي. وتبين أن الأكاديميين الذين عملوا مدة تتراوح بين 5-10، سنوات يواجهون مثل هذه المشكلات بدرجة أكثر حدة من الأكاديميين الذين عملوا مدة تقل عن خمس سنوات، ومن الأكاديميين الذين عملوا أكثر من عشر سنوات. وقد يعود ذلك إلى سعي الأكاديمي خلال هذه المدة (5-10 سنوات من عمله) لإعداد البحوث بهدف الحصول على الترقية الأكاديمية، وبالتالي، فهو أكثر تعرضا لمشكلات البحث العلمي من غيره في المؤسسة التي يعمل فيها. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن الأكاديميين الذين عملوا أقل من خمس سنوات، والذي عملوا مدة

تتراوح بين 5-10 سنوات يواجهون مشكلات إدارية بدرجات متقاربة الحدة، بينما يواجه الأكاديميون الذين عملوا أكثر من عشر سنوات هذه المشكلات بدرجة أقل حدة، وقد يعود ذلك إلى أن هؤلاء الأكاديميين يحتلون مكانة عالية في المؤسسات التي يعملون فيها، ولأن جزءاً كبيراً منهم عمل أو يعمل في إحدى الوظائف الإدارية في هذه المؤسسات، وبالتالي يكون تعرضه للمشكلات الإدارية أقل حدة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أحمد 1994، 171) في أن الأكاديميين الذين لا تزيد خبرتهم على سبع سنوات يشعرون بالمشكلات الإدارية بشكل أعلى من زملائهم الذين تزيد خبرتهم على ذلك. إلا أن هذه النتيجة تتعارض مع ما توصل إليه (طناش 1990، 244) من أن سنوات الخبرة ليس لها أي أثر على مستوى الرضى عن العمل في جميع المجالات.

لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن المشكلات المادية والسياسية والأكاديمية تعزى إلى عدد سنوات الخدمة في التدريس والبحث، إذ تبين أن المبحوثين – بوجه عام – يواجهون بشكل حاد – وبدرجات متقاربة – مشكلات مادية وأكاديمية كما يواجهون مشكلات سياسية بدرجات متقاربة متوسطة الحدة.

مشكلات الأكاديميين الشخصية والعامة:

انطلاقا من الحرص على الإحاطة بمعظم المشكلات التي تعترض الأكاديميين الأردنيين الحاصلين على الدكتوراة من جامعات غير عربية؛ فقد تضمنت استبانة الدراسة سؤالين مفتوحين، تم طرحهما على المبحوثين بهدف التعرف على أية مشكلات أخرى (لم ترد في الاستبانة) قد يواجهونها. وتشير إجابات المبحوثين الواردة في جدول (2) المرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجة حدة المشكلات التي تواجه الأكاديميين في الأردن بشكل عام إلى أن أهم ثلاث مشكلات تعترضهم تمثلت في عدم وجود جهة مسؤولة عن البحث العلمي، ومنافسة الأكاديميين غير الأردنيين لنظرائهم من الأردنيين، واعتماد نظام الترقيات على نشر الأبحاث بدلا من الاعتماد على سنوات الخدمة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تزايدا في إقامة مراكز البحث، وقيام مؤسسات مختلفة بإجراء دراسات وأبحاث داخل الأردن لأغراض شتى، علماً بأنه توجد جهة مسؤولة عن البحث العلمي، وهي المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا الذي يعمل على التنسيق مع المؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي، الأمر الذي يتعارض مع ما عبر عنه المبحوثون بشأن عدم وجود جهة مسؤولة عن البحث العلمي في الأردن. وفي ما يتعلق بنظام الترقيات، تجدر الإشارة إلى أن اعتماد البحوث من أجل الترقية هو أمر منطقي ومقبول وسائد في غالبية الجامعات في دول العالم، لأن هذا النظام يخدم الباحث النشيط، ويحفزه على الاستمرار في البحث والدراسة من أجل خدمة العلم والمجتمع. أما حول منافسة الأكاديميين غير الأردنيين لنظرائهم من الأردنيين، فإن الحاجة إلى الخبراء لتطوير العمل والاستفادة من هذه الخبرات أمر تفرضه استراتيجية التطور التي ينشدها المجتمع في شتى مؤسساته، ولكن إن توافرت مثل هذه الخبرات لدى الأكاديميين الأردنيين، فإن اللجوء إلى غير الأردنيين قد يفسر بعدم الثقة بالخبرات المحلية.

جدول (2)
التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات المبحوثين عن المشكلات التي يواجهها الأكاديمي شخصيا، والتي يواجهها حملة درجة الدكتوراة من وجهة نظر المبحوثين.

المشكلات التي يواجهها الأكاديمي شخصيا	التكرار	النسبة ٪
1. عدم وجود جهة مسؤولة عن البحث العلمي.	73	16.6
2. منافسة الأكاديميين غير الأردنيين لنظرائهم من الأردنيين.	63	14.3
3. اعتماد نظام الترقيات على الأبحاث بدلاً من الاعتماد على سنوات الخدمة.	62	14.1
4. سيطرة جهات معينة واحتكارها لميدان إجراء البحوث.	43	9.8
5. عدم وجود حماية لحقوق المؤلف.	28	6.3
6. عدم وجود دور نشر تقدر الإنتاج الأكاديمي.	22	5.0
7. التحيز لخريجي بعض الجامعات فقط.	20	4.5
8. عدم التقيد بأهداف التعليم العالي المنصوص عليها في القوانين.	17	3.9
9. عدم وجود استقلالية للجامعات.	16	3.6
10. عدم وجود فهرس بأسماء الأكاديميين الأردنيين.	3	0.7
11. تدني مستوى الطلبة.	3	0.7
المشكلات التي يواجهها حملة درجة الدكتوراة من وجهة نظر المبحوثين		
1. عدم التعيين حسب الكفاءة.	49	11.1
2. عدم منح حملة الدكتوراة حديثي التخرج الفرصة لإثبات قدراتهم.	46	10.4
3. تأثر حملة الدكتوراة بالتيارات السياسية في الدول التي درسوا فيها.	44	10
4. البطالة بين حملة الدكتوراة.	33	7.5
5. استغلال حملة الدكتوراة حديثي التخرج من خلال تشغيلهم براتب أقل مما يستحقونه.	23	5.2
6. معادلة الشهادات.	20	4.5
7. انعدام الصلة بين حملة الدكتوراة والجامعات التي تخرجوا فيها.	13	2.9
8. ضعف مستوى حملة الدكتوراة خريجي الدول الشرقية والاشتراكية.	11	2.5

أشار المبحوثون بنسبة ضئيلة (بلغت 0.7٪) إلى مشكلة تدني مستوى الطلبة، الأمر الذي يتعارض مع الإحساس والتذمر العام من قبل القطاعين العام والخاص من انخفاض مستوى الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الأردنية. وعبر المبحوثون عن وجود مشكلات أخرى مثل عدم وجود حماية لحقوق المؤلف، وعدم وجود دور نشر تقدر الإنتاج الأكاديمي، وعدم وجود استقلالية للجامعات، وعدم التقيد بأهداف التعليم العالي المنصوص عليها في القوانين، وعدم وجود فهرس بأسماء الأكاديميين الأردنيين. ومن ناحية أخرى، تشير البيانات إلى أن أكثر المشكلات التي تعترض حملة درجة الدكتوراة، بوجه عام، تتمثل في عدم تعيينهم على أساس الكفاءة، إذ عبر المبحوثون أن الواسطة والمحسوبية تؤدي دوراً واضحاً في تعيين الأشخاص غير الأكفياء في المناصب المختلفة. وتأتي في المرتبة الثانية مشكلة عدم منح حديث التخرج الفرصة لاثبات قدراته، نتيجة رغبة بعض الأفراد في استمرار احتكارهم لمناصبهم، وشعورهم بأن هذا القادم الجديد سيكون منافساً ومزاحماً لهم في عملهم.

من المشكلات الأخرى التي عبر عنها المبحوثون أن الحاصل على درجة الدكتوراة قد يتأثر بالتيارات السياسية في الدولة التي درس فيها، الأمر الذي يعني أنه قد يلجأ إلى المقارنة بين مجتمع الدولة التي درس فيها ومجتمعه في جوانب العمل السياسي والامتيازات المتحققة للفرد في الدولة التي درس فيها مقارنة بمجتمعه، حيث يسبب له مشكلة تتمثل في المواءمة بين الأفكار التي تبناها ومارسها في الدولة التي درس فيها وبين الواقع الذي يعيشه في موطنه الأصلي.

أشار المبحوثون أن حملة درجة الدكتوراه يعانون أحيانا من قلة فرص العمل، والمرتبطة بالمعادلة الاقتصادية التي تنص على أنه كلما ازداد العرض قل الطلب، فأعدادهم في ازدياد مستمر، وبخاصة المتخرجون في دول أوروبا الشرقية، إذ يعاني خريجو هذه الدول من البطالة أكثر من غيرهم. وعبر بعض المبحوثين عن وجود مشكلات أخرى تتمثل في: مشكلة اختلاف المناهج الدراسية في الأردن عنها في الدول التي درسوا فيها، واستغلال حديث التخرج من ناحية الراتب الذي يستحقه، ومعادلة الشهادات، وانعدام الصلة بين حملة الدكتوراة والجامعات التي تخرجوا فيها، وضعف مستوى الأكاديميين خريجي الدول الشرقية والاشتراكية.

بشكل عام، بينت النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود، فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن جميع المشكلات مجتمعة تعزى إلى العمر، والمؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي، والسنة التي عاد فيها الأكاديمي إلى الأردن، والرتبة الأكاديمية، والحالة الزواجية، وعدد سنوات الخدمة في التدريس والبحث العلمي، وعلى وجه التحديد، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن المشكلات المادية، والإدارية، ومشكلات البحث العلمي تعزى إلى الجنس، ولإجاباتهم عن المشكلات الاجتماعية، والسياسية، ومشكلات البحث العلمي تعزى إلى العمر، ولإجاباتهم عن المشكلات المادية، والأكاديمية، ومشكلات البحث العلمي تعزى إلى مكان العمل، ولإجاباتهم عن المشكلات اللغوية،

والأكاديمية تعزى إلى التخصص، ولإجاباتهم عن المشكلات المادية، والإدارية، واللغوية تعزى إلى بلد الدراسة، ولإجاباتهم عن المشكلات الاجتماعية، واللغوية تعزى إلى سنة العودة، ولإجاباتهم عن المشكلات الاجتماعية، واللغوية، والبحثية، والإدارية، والأكاديمية تعزى إلى الرتبة الأكاديمية، ولإجاباتهم عن المشكلات اللغوية، والبحثية، والمادية، والأكاديمية تعزى إلى الحالة الزواجية، ولإجاباتهم عن المشكلات الاجتماعية، والإدارية، واللغوية، والبحثية تعزى إلى عدد سنوات الخدمة.

لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن جميع المشكلات مجتمعة تعزى إلى الجنس، والتخصص، ومكان الحصول على الشهادة(بلد الدراسة). وفي ما يتعلق بالبيئة الاجتماعية، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن جميع المشكلات مجتمعة وإجاباتهم عن كل مجال من المشكلات.

تجدر الإشارة إلى أن نتائج هذه الدراسة، جاءت متسقة مع نتائج الدراسات السابقة المقارن بها، في ما يتعلق بأثر كل من متغير الجنس، والعمر، ومكان العمل، والتخصص، على درجة شعور الأكاديميين بالمشكلات التي تواجههم. أما في ما يتعلق بأثر كل من الرتبة الأكاديمية وسنوات الخدمة؛ فقد جاءت النتائج المتعلقة بهما منسجمة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة، ومتعارضة في الوقت نفسه مع النتائج التي خلصت إليها دراسات سابقة أخرى. وفي ما يتصل باختلاف شعور الأكاديميين بالمشكلات قيد الدراسة وفقا لاختلاف كل من البيئة الاجتماعية، وبلد الدراسة، والحالة الزواجية، وسنة العودة، لم يتم العثور على دراسات سابقة بشأنها تتيح إمكانية المقارنة؛ الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من الدراسات الميدانية بغية استكشاف أدلة وشواهد جديدة حول أثر هذه المتغيرات، لعلها تسهم أيضا في التخفيف من حدة التعارض القائم بين نتائج بعض الدراسات المتصلة بمشكلات الأكاديميين.

من الجدير التنويه به أن هذه الدراسة – وبالرغم من اقتصارها على تقصي مشكلات الأكاديميين المتخرجين في جامعات غير عربية – ألا أنها قد تسهم – عبر ما خلصت إليه من نتائج – في لفت أنظار خبراء التخطيط، وصانعي السياسات، ومتخذي القرارات في الدولة إلى المشكلات الأساسية التي تعترض مسيرة الأكاديميين عموما كخطوة حيوية، يؤمل أن تفضي إلى مواجهة تلك المشكلات والبحث عن حلول مناسبة لها في سبيل إتاحة الظروف الملائمة للأكاديميين للاضطلاع بأدوارهم المحورية على صعيد تنمية المجتمع والنهوض به في شتى المجالات.

المصادر

إبراهيم، محمود

1991 «دور التعليم العالي في التنمية الثقافية في الأردن». قراءات في التعليم العالي، (2) يناير: 86-116.

أحمد، مروه

1994 «المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الأردنية». مجلة اتحاد الجامعات العربية، 29 (كانون الثاني/ يناير): 169-193.

الإبراهيم، عدنان

1994 «المشكلات التي تواجه عضو هيئة التدريس المبتدئ في الجامعات الأردنية الحكومية». رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

الحنبلي، عاصم محمد

1993 «مدى توفر العوامل الطاردة لهجرة الأدمغة من جامعات الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها». رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

السلمان، فؤاد مصطفى

1995 «درجة تحقق حاجة الاحساس بالأمن لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية». رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

العمري، بسام

1995 «مشكلات التعليم العالي ومعوقاته في الجامعات الحكومية في الأردن». دراسات 22 (أ) (6): 36-398.

المقدادي، محمود حامد

1995 «المشكلات الأكاديمية التي يواجهها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك». رسالة ماجستير غير منشورة، اربد: جامعة اليرموك.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون والعلوم

1983 «تعريب التعليم العالي وسياسات الالتحاق به في الوطن العربي». المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، في المدة من 20-23 أكتوبر.

تيمز، نويل

1967 علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية. ترجمة: غريب محمد سيد أحمد. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

حنفي، محمد طه

1991 «بعض مشكلات التعليم العالي ودورها في هجرة الكفاءات العلمية: دراسة مقارنة، مصر والسودان والعراق». رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة عين شمس.

صبور، محمد

1992 المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

طناش، سلامة

1990 «الرضى عن العمل لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية». دراسات 17 (3) :229-244.

عبدالرحمن. هاني

1991 «تمويل التعليم العالي في الأردن». قراءات في التعليم العالي، (3) يونيو: 40-49.

عبدالقادر، محمد

1986 هجرة العلماء العرب. القاهرة: مطابع سجل العرب.

مرسي، محمود أحمد

1985 «دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات من القوى العاملة». مجلة العلوم الاجتماعية، 13 (4): 129-153: الكويت.

مرسي، محمد عبدالعليم

1984 هجرة العلماء من العالم الإسلامي. الرياض: إدارة الثقافة والنشر، جامعة محمد بن سعود الإسلامية.

Merton, R.

1968 Social Theory and Social Structure. New York: The Free Press.

Sawa, G.

1991 ''Local and International Flow of Jordanian Students of Higher Education, (1967-1987): Data Collection, Trends, and Policy Implications'' Mu'ta Journal for Research and Studies 6 (3): 35-57.

Sawa, G.

1987 ''Arab Policy Patterns of Educating Nationals Abroad With Special Reference to the United States of America'' Dirasat 14 (5): 7-36.

Sociology

Problems of Academicians: An Empirical Study from Jordan

Ghazi H. Sawa[*]
Yahya A. Ali[**]

This study attempts to determine the relationship between certain sociodemographic and academic variables and problems encountered by Jordanian academicians with doctoral degrees from non-Arab universities. Data were collected through a questionnaire distributed to a representative sample of 448 academicians working at public and private institutions of higher education and scientific research in Jordan. Descriptive statistical procedures, t-test, and one-way analysis of variance were used to analyze the data. The results revealed statistically significant differences between the respondents' mean scores on all of the problems (i. e. research, financial, administrative, academic, social, political, linguistic) encountered by academicians attributed to each of the following variables: age, marital status, year of return after obtaining doctorate, place of work, academic rank, and duration of academic service. Contrary to expectations, no significant differences were found among the respondents' mean scores on the abovementioned problems relevant to sex, specialty, social environment, and host country. More specific variations were found among respondents' scores on individual problems due to each of the independent variables under investigation.

* Associate Professor, Dept. of Sociology, Faculty of Social and Humanities Sciences, University of Jordan.

** Researcher, Center for Strategic Studies, University of Jordan.

Journal of the Social Sciences

Vol. 27 - No. 1 - Spring 1999 - P.P. 89 - 113.